**القانون الجديد . تهديد خطير لحقوق المواطنين الكنديين**

**الجنسيه ليست رخصه تنتهى حسب السلوك وليست امتياز مرهون بالنوايا !!**

تم تطبيق قانون الجنسيه الجديد بحجة اصلاح قوانين الهجره وتعزيز قيم المواطنة والجنسيه. وتبعات هذا القانون تمثل تهديدا خطيرا لحقوق الكنديين

ما تقوم به حكومة المحافظين هو اساءه لاستخدام السلطه من قبل الحكومه وذلك عن طريق توسيع متطلبات الحصول على الجنسيه وزيادة فتره الحصول عليها والحد بشكل كبير من حقوق اجراءات التقاضى السليمه.

ومن هذه القوانين الخطيره الجديده:

لا يكون الشخص مؤهلا للحصول على الجنسيه الا اذا اقتنع الوزير بانه ينوى الاقامة فى كندا بعد ان اصبح مواطنا كنديا.

طبعا هذا ينطبق على المتجنسيين وليس على المولودون فى كندا ولا نعرف كيف يتم تقييم هذا الامر هل هو بالتخميين ولاى فتره يجب ان يبقى فى كندا وما هى المعايير التى سيبنى عليها الوزير قراره لاحقا بسحب الجنسيه من من لم يلتزم بالاقامه

من حق الحكومه ان تشجع المواطنين على العيش فى كندا ولكن لايجوز اجبارهم على الاقامة فهم ليسوا مساجين فى هذا البلد ولهم الحق فى التنقل والعيش خارج كندا. ماذا لو ان المواطن المتجنس بعد ان كان ينوى العيش فى كندا حصل على وظيفه جيده خارج كندا كما يفعل الكثير من الكنديين الذين يعملون خارج كندا, أو التحق بجامعه خارج كندا للدراسه كما يفعل الكثير ايضا

هل هذا يعطى الحق للحكومه بسحب الجنسيه لان الشخص اخل بشروط الحصول عليها بنية الاقامة فى كندا ؟؟؟؟؟

هل يكون هذا هو الحل من قبل الحكومه لتعزيز الجنسيه عن طريق ترويع المواطنين وشعورهم بعدم الامان والاستقرار حيث من الممكن ان يتم سحب الجنسيه فى اى وقت بسبب تغيير نية الاقامه؟؟؟؟

القانون الجديد أيضا يقلل بدرجة كبيرة من حقوق إجراءات التقاضي السليمة عندما تسعى الحكومة إلى إلغاء الجنسيه. و بموجب القانون السابق فلا يجوز سحب الجنسية الا بعد جلسة استماع أمام قاض. و حسب القانون الجديد فالوزير وحده في معظم الحالات يتخذ القرار دون عقد جلسة استماع.

هذا يعنى استبدال الإجراءات القضائية باجراءات إدارية رسمية. وسوف يقوم المسؤول بارسال رساله مفادها أن الوزير يعتقد ان الشخص قد غير نيته عندما حصل على الجنسية وعليه سيتم سحب الجنسيه وليس لديه الحق الطبيعى حسب التشريع الكندى فى الرد او الاستئناف للقرار. وهذا شئ محزن ويتنافى مع الدستور الكندى.

وحسب القانون الجديد يحق للشخص الذى سحبت جنسيته التوجه بقضيه للمحكمه الاتحاديه للاعتراض وبطبيعة الحال لا اعتقد ان يكون قرار المحكمه الاتحادية يتعارض مع قرار الوزير وبالتالى يتم خسارة القضيه وهذا يعنى ان الحكومه استبدلت العمليه القضائيه العادلة بسلطه وزاريه تقديريه.

والمزعج ايضا ان القانون الجديد يسمح للوزير بإلغاء الجنسيه إذا أدين الكندي بجرائم الإرهاب . لماذا ؟؟؟ هل عقوبة المدانيين من قبل المحاكم ليست كافية ؟ تم الغاء عقوبة النفى من قبل معظم المجتمعات المتحضرة منذ مئات السنين . و ماذا عن أولئك الذين أدينوا بارتكاب جريمة الإرهاب خارج كندا ؟ فإن القانون الجديد يسمح بإسقاط الجنسية بناء على قناعات قد تكون من أنظمة غير ديمقراطية و لا يوجد فيها إجراءات قانونية سليمه. بالتأكيد لا يمكن أن يكون هذا مقبولا.

بدلا من تعزيز حقوق المواطنين ، يحط القانون الجديد من حقوق المواطنين ويقسم المواطنين الى جزئين جزئ منهم محط الريبه والشك والتربص بسحب الجنسيه بقرارات غير عادله لاتتماشى مع حقوق الجزء الثانى من المجتمع وبعيده عن الديمقراطيه والعداله وتولد فجوه كبيره من العنصريه فى المجتمع الكندى المبنى على رفض العنصريه

الجنسيه ليست رخصه تنتهى حسب السلوك وليست امتياز مرهون بالنوايا, هى الحق فى الحصول على الحقوق .

أسامة عبيد